

الماء والجمادى وان غمر هلاك رمضان في اليوم التاسع والعشرين  
 من شعبان فوضع الشكر في اليوم الثامن منه من شعبان او من رمضان  
 وهذه المشيئة على وجوه احد هاتين شيئا رمضان وهو مكتوب شهر  
 ان ظهر ان اليوم من رمضان تجزيه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا  
 وان اضطر له فغضب والثاني ان يتوي عن واجب اخر وهو مكتوب ايضا  
 الا ان هذا دون الاول في الكراهة فترادوا فظهر انه من رمضان تجزيه  
 وان ظهر انه من شعبان فقد قيل ان يكون تطوعا وقيل اجزله عن  
 الذي يراه وهو الاصح والثالث ان يتوي التطوع وهو غير مكتوب وعند  
 بعضنا مكتوبه وقال الشافعي ان يتركه والجمادى ان صور المفتاح  
 يتغيب ويتغير العامة بالتطوع اية بالفتوى في وقت الزوال شر الاضطرار  
 والرابع ان يرد في اصل السنة بان يتوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان  
 ولا يصوم ان كان من شعبان في هذا الوجه لا يكون صائما والجمادى  
 انه يرد في وصف الليلة بان يتوي ان كان غدا من رمضان يصوم عنه  
 وان كان من شعبان فغضب واجب اخر وهذا مكتوبه شر ان ظهر انه  
 من رمضان اجزله وان ظهر انه من شعبان لا يجزى عن واجب اخر ويكون  
 تطوعا والسادس ان يتوي عن رمضان ان كان غدا منه وعن التطوع  
 ان كان من شعبان وهذا مكتوبه ايضا شر ان ظهر انه من رمضان  
 اجزله عنه وان ظهر انه من شعبان جاز عن الغل كذا في الهداية **وهي**  
**راي هلاك رمضان او هلاك الفطر** وشهد عند القاضي **وردد**  
**قوله عامر** اي عليه ان يصوم خلافا للحسن المصري **بان افطر** الترابي  
 البردود **قسي فقط** اي بلا كفارة خلافا للشافعي **وقيل بعلمه**  
 اي بسبب غير اوجار او غيره مما يبيح رويته **جبر عذر**  
 اي قبل جبره مطلقا سواء كان حردا وجد القوق ولا وما في حقيقته  
 انه لا يقبل بشهادة الحرد وجد القوق وقال الطحاوي في تعقل شهادته  
 الفاسق كذا في العجبت وعند مالك بشرط المصنف وكذا عند الشافعي  
 في احدي يولييه ولو كان الجبر **فتاوانى لم رمضان** اي قبل لاجل صوم  
 رمضان **وقيل خبر حرس او حر وجرتين للفطر** وفي المصنف انه يقبل  
 في ذلك شهادة الواحد **والا يجمع عليه لهما**  
 في ذلك شهادة الواحد اي ان لم يكن بالسهم عليه

قال صاحب المعنى لو صام  
 لو اجب اضره تنزيها  
 حرم ان يكون عن رمضان ولو  
 تجزها ويقع عن الاصح  
 ان لم يظهر رمضان والابان  
 ظهرت فغضب اسف مكتوبه

قال صاحب الضر والاصوم  
 ويفطر غيرهم بعد الزوال  
 يعني ولو لم يكن في وقت  
 التفتل فهو من الغواصم والا  
 فمبعض الصيام

نوم جبره لو استوى ما صح  
 السراري لا بأسا ولو في العبد  
 فتاوانى او حرد في العبد  
 فتاوانى حرد

لم يقبل  
 في يومه ان يصاد بالشهادة  
 في يومه ان يصاد بالشهادة  
 في يومه ان يصاد بالشهادة

لم يقبل الا شهادة جرح كثير يقع العله خبرهم في هلال رمضان والفطر  
 ثم قيل حد اكثر من اهل الحلة وعن ابي يوسف خمسون رجلا وعن حميد  
 حتى يتواتر الخبر من كل جانب فلو جاز واحد من خارج المصر فظهر الرواية  
 انه لا يقبل وذكر الطحاوي انه يقبل شهادة الواحد اذ جاز من الخارج لقلته  
 المواضع وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر وروي الحسن عن ابي حنيفة  
 انه يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعن خلق ابن ابيون انه قال  
 خمسائة شيخ قتل وعن ابي حنيفة الكبرياء يقبل الثاوي عن حميد انه قال  
 العلة وكثرة ابي راي الامام وقال الشافعي يقبل شهادة الواحد **والاصح**  
**بالفطر** في طاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه كفلاد رمضان **والاصح**  
**لاختلاف المصالح** اي اذا راي الهلاك اهل بلدة بلزم ذكر اهل بلدة اخرى  
 في طاهر الرواية مطلقا سواء كان بين البلدين تفاوت اولاً وقال بعضهم  
 لا يلزم وقال بعضهم اذا لم يكن بين البلدين تفاوت لا يختلف المصالح  
 وان كان بينهما تفاوت يختلف المصالح ولا يلزم حكم احدي البلدين الا في  
 ولا يميز ايضا بزوية الهلاك بها اقل الزوال ولعبه وهو للبلدة المتسقة  
 عندها وعند ابي يوسف اذا كان قبل الزوال فهو للبلدة العاصية فيمكن  
 بوجوه الفطر وعن ابي حنيفة في زوايته ان كان حماره امام الشمس والشمس  
 تتلوه فهو من البلدة العاصية وان كان حماره خلف الشمس فهو من البلدة  
 المستقلة كذا في الظاهرة **باب ما يقصد الصوم ولا يقصد فان**  
**اهل الصابرا وشربا ورجوع** حال كونه ناسيا لم يقصد صومه وقال  
 مالك يقصد صومه وهو القياس **واحتله وانزل** فظهر له يقصد ايضا  
 مطلقا سواء كان حردا او مرتين وقال مالك ان نظرم بين ما نزل فسد  
 صومه وانما قيد بالنظر لانه ان نزل بالمعنى ونحوه يقصد صومه **ار**  
**ادمن** اي دهن شاربه او راسه كذا مطلقا بالدهن وادمن على الفحل  
 اذا توي ذكر بنفسه من غير ذكر المفعول حتى لو قيل ادمن راسه  
 او شاربه فهو حرام **واحتجب** اي لا يقصد ايضا خلافا لما ذكره **او الفحل**  
 اي لا يقصد مطلقا سواء وجد طعمه في جلفته ولا وقال مالك ان وجد طعمه  
 لم يقصد حسد صومه **والا او قيل** بخلاف الانزال به او يلبس ولا يجمع  
 على واحد منهما ان امن والا لا اي وان لم يبر يباح له يديه وراحمه الشافعي  
 في الجاهل **او دخل حلقه عن اروي باب** لم يقصد ايضا هو الرواية

وقيل هو عليه العفو في الجنب  
 فيلزم اهل الضر في زوايته  
 الصواب اذا ثبت عند الزوال  
 او قبل بطريق موجب كما في  
 صوم حرام

والاصح من  
 ان يصدق  
 ان يصدق  
 ان يصدق